

أخلاق الذكاء الاصطناعي وظهور فكرة العدالة الرقمية - واقع وإشكالات قانونية -

The Ethics of Artificial Intelligence and the Emergence of the Idea of Digital Justice - Reality and Legal Problems -

زوررو ناصر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر

nacer.zerourou@ummta.dz

بوعمرة عقبة *

جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر

Okba.bouamra@ummta.dz

- تاريخ الإرسال: 2025/02/25 - تاريخ القبول: 2025/04/14 - تاريخ النشر: 2025/09/22

الملخص: لقد أضى موضوع الذكاء الاصطناعي من أهم المواضيع المتداولة في الساحة الدولية القانونية، إذ مس كل القطاعات دون استثناء، بما في ذلك قطاع العدالة ومرفق القضاء، الأمر الذي أضفى عليها نمط قانوني رقمي جديد تماشياً مع التحول الرقمي الذي اتخذته في عصر يشهد تداول المعلومة الرقمية والسمو بالإجراءات القضائية من طابعها التقليدي إلى طابع حديث يعتمد تقنيات وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، بين فرص وتحديات تتطلب وضع أخلاقيات لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في مرفق العدالة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، مرفق العدالة، التحول الرقمي، تحديات، أخلاقيات.

Abstract: Artificial intelligence (AI) has become a crucial topic in the global legal arena, impacting all sectors, including the justice system. This has led to a new digital legal framework aligned with the intelligent digital transformation of the era. Traditional judicial procedures are being modernized with AI techniques, presenting both opportunities and challenges that require ethical considerations.

Keywords : Artificial intelligence, justice sector, intelligent digital transformation, challenges, ethics.

مقدمة:

إن مسألة الذكاء الاصطناعي لا مهرب منها اليوم، إذ أضحت الموضوع الأساسي المتداول على جميع الألسنة عبر أنحاء العالم، فشملت خوارزمياته كل القطاعات إلى جانب التحول الرقمي الذي سائر هذه الأخيرة، ويعتبر مرفق العدالة أبرز القطاعات التي تأثرت بموجة تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي بطابعها الرقمي و التقليدي قصد التعامل بأكثر سرعة في إدارة القضايا وتقليل الملفات وتسيير شؤون إدارات مرافق العدالة بنمط جديد عبر وسائط إلكترونية، فلا تخلو فكرة العدالة الرقمية من الأهمية في تطبيق مبادئ العدل والمساواة والانصاف في ظل ما يقدمه عالم الذكاء الاصطناعي من افرازات تقنية وفنية وعلمية متعددة الخدمات وعلى وجه السرعة، خاصة معالجة البيانات الضخمة وتحليلها بأساليب حديثة ذكية تسير الفضاء الرقمي ومستجداته بصورة آنية ومستمرة، قصد تحسين أداء وجودة قطاع العدالة في تجسيد مبادئ المحاكمة العادلة وإحقاق الحق على وجه يقتضي السرعة، وكذا تحقيق التوازن بين استغلال واستثمار فوائد التقنيات التكنولوجية للذكاء الاصطناعي وبين أخلفتها للتقليل من الفجوات والثغرات القانونية في ظل العدالة الرقمية .

فرضيات الدراسة:

تبنى هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين

1_ العدالة الرقمية هي وضع جميع الإجراءات الإدارية والقضائية في قالب رقمي يعتمد

على وسائط الكترونية

2 _أخلقة الذكاء الاصطناعي تكون باتباع معايير دولية عالية الجودة تتحكم في إدارة وتسيير الوسائط الالكترونية والأنظمة الذكية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، وبالتالي حماية خصوصية البيانات الضخمة والهوية الرقمية لموظفي قطاع العدالة في عصر الرقمنة وسيطرة الآلة الذكية.

إشكالات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على إشكالات مختلفة متعددة الأبعاد في قطاع العدالة خاصة في مواكبتها للتحول الرقمي واعتماد فكرة الرد الآلي وعليه:

هل الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق المحاكم ضرورة حتمية أم أنه جاء في إطار مواكبة موجة التطور العلمي والتكنولوجي؟ وهل الواقع العملي والقانوني يؤكد على ضرورة أخلقة الذكاء

أخلفة الذكاء الاصطناعي وظهور فكرة العدالة الرقمية - واقع وإشكالات قانونية -

الاصطناعي أم أنه يكتفي برقمنة إجراءات التقاضي عبر مختلف مراحل الدعوى العمومية أو الخصومة المدنية وفق مقتضيات تحقيق العدالة في إطار رقمي؟

منهج الدراسة:

تقتضي هذه الدراسة ضرورة اتباع مناهج البحث العلمية التالية:

1_ المنهج الوصفي: يكون من خلال تحديد المصطلحات، خاصة مفهوم الذكاء الاصطناعي والعدالة الرقمية، وضبط مختلف التغيرات والحالات التي فرضها الذكاء الاصطناعي بمختلف أنظمتها على مرفق العدالة، لاسيما في ظل التحول الرقمي الرهيب الذي يشهده هذا القطاع، وصولاً إلى تحديد ووصف الحالات التي تستوجب تحديد القلب الأخلاقي في استخدام الذكاء الاصطناعي

2_ المنهج الاستنباطي /الاستقرائي : ويكون استخدام هذا المنهج من خلال التطرق إلى مختلف الأساليب والحالات والتغيرات التي قدمتها تقنيات الذكاء الاصطناعي وما مدى توافقها مع حساسية مرفق العدالة، وبالتالي استنباط واستنتاج السياسات الإجرائية والقانونية وحتى الوقائية لتحديد القلب الأخلاقي الذي يجب أن تسيّر وفقه خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

خطة الدراسة:

وهذا الاشكال يعكس ضرورة تحديد وضبط المفاهيم موضوع الدراسة والأسس والآليات التي تهدف إلى وضع استخدام تقنيات وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في إطار أخلاقي يتوافق والمبادئ القضائية المتعارف عليها، والتي تحقق العدل والانصاف وفق نظام المحاكمة العادلة، تماشياً مع التطور العلمي والتكنولوجي ورقمنة إجراءات التقاضي، وبالتالي ظهور المحاكم الذكية .وهذا ما ستكون الإجابة عليه من خلال محورين

1/ العدالة الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي

2/ رؤية قانونية في أخلفة الذكاء الاصطناعي في ظل التحول الذكي للمحاكم

1 _ العدالة الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي:

إن تطور نظم المعلوماتية في عصر الرقمنة قد فرض على قطاع العدالة ضرورة الرقمنة في مختلف أعمالها بما في ذلك محاولة في استغلال تقنيات وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وظهور طابع جديد

للعدالة في ظل التحول الرقمي وما يشمل من تحديات وإشكالات تعكس توظيف هذه التقنيات في مرفق العدالة عامة .

1_1 ضبط المفاهيم

من الضروري ضبط المفاهيم الأساسية التي تتمحور وتؤسس على ضوئها هذه الدراسات، ولعل أهمها مصطلح العدالة الرقمية والذكاء الاصطناعي

أ - تعريف العدالة الرقمية

يقصد بها استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحقيق الولوج المستنير لمرفق العدالة وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين، إذ دخلت فكرة العدالة الرقمية حيز الوجود في عام 1999 في الولايات المتحدة الأمريكية في منازعات التجارة الإلكترونية بواسطة استخدام شبكة الانترنت وبرنامج القاضي الافتراضي، لتنتقل إلى مختلف الدول وهذا باختلاف التفاعل معها¹.

أي أنها ادخال التقنيات الحديثة من وسائل الاتصال والمعلومات الرقمية في نطاق الأعمال القضائية لمسايرة التحول الرقمي على حسب امكانية الدولة التي انتهجت فكرة العدالة الرقمية، وباعتبارها مفهوم حديث النشأة في الساحة الدولية القانونية، فإنه من الضروري توسيع

تجسيد استخداماته في أرض الواقع، فإدارة المحاكم بواسطة وسائط إلكترونية ورقمنة إجراءات التقاضي وظهور ما يعرف بالتقاضي الإلكتروني ما هو إلا أحد أوجه العدالة الرقمية في عصر المعلومات الرقمية .

ب _ تعريف الذكاء الاصطناعي

إن التطور العلمي والتكنولوجي بلغ أوجه وشمل جميع المجالات دون استثناء بما في ذلك قطاع العدالة في ظل العصرنة، فبرز مفهوم جديد يعرف بالذكاء الاصطناعي.

ويمكن تعريفه على أنه العلم الذي يسعى نحو إنتاج آلة أو أنظمة ذكية لها قدرات شبيهة بقدرات العقل البشري، أو هو ذلك العلم الذي يبحث في كيفية جعل الحاسب يؤدي الأعمال التي تؤديها الأعضاء

¹ - رشا إلياس، العدالة الرقمية ضرورة حتمية لنظام تقاض أكثر فعالية وإنتاجية، صادر عن محامون ومستشارون قانونيون، 2021، ص 2.

البشرية الفاعلة بطريقة أفضل منهم، أو هو أتمتة النشاطات التي تربطه عادة بالتفكير الانساني كاتخاذ القرار².

وكما يمكن تعريفه على أساس أنه العلم الذي يهتم بصناعة آلات تقوم بتصرفات يعتبرها الانسان تصرفات ذكية، فهدفه الأول هو جعل الحاسوب وغيره من الآلات الذكية تكتسب صفة الذكاء ويكون لها القدرة على القيام بأشياء ما زالت عاجزة عنها إلى حد ما كبير على القيام بأشياء بسيطة يؤديها الطفل الصغير ببساطة كالتخاطب أو التفكير³.

أي أن الذكاء الاصطناعي هو وليد ثورة المعلومات الرقمية الأكبر والأكثر بروزا في الساحة الدولية من خلال دمج الذكاء البشري بالآلة، بمعنى من خلال المحاكاة الآلة للذكاء البشري بمأت مضاعفة من القدرات الفائقة باستعمال الشبكات الإلكترونية والوسائط الإلكترونية، لصناعة روبوت آلي ذكي يقوم بأعمال لا يمكن للشخص الطبيعي العادي القيام بها في وقت قصير وبذلك البساطة أو السهولة .

2-1: واقع استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم الرقمية

إن واقع المحاكم الرقمية يرتبط بالذكاء الاصطناعي من خلال نقاط عديدة، أهمها الواقع الافتراضي ومسألة السرعة في اتخاذ القرارات أو تبسيط الإجراءات في التقاضي، سواء في نمطه الجزائي أو المدني، وهذا من خلال ظهور التقاضي الذكي والخدمات القضائية المرفقية وما يتبعه من أهمية وفوائد المجال القضائي.

أ - التحول الذكي للمحاكم ومرفق القضاء

وفي هذا الإطار أقصد بالضبط ظهور التقاضي الذكي كآلية قانونية في مرفق العدالة تقوم بتجسيد عصنة قطاع العدالة لمختلف دول العالم وأبرز مظاهرها الوقت الراهن، وهذا ما يعرف بالتقاضي الذكي .

ويمكن القول أن التقاضي الذكي هو الذي يركز على تطوير شبكات صناعية تحاكي عمل الدماغ البشري وتقوم باتخاذ القرار دون تدخل بشري⁴، عكس نظام التقاضي الالكتروني، فيكون معاوناً للقاضي البشري في جميع الدعاوى المعروضة عليه إطار ما يسمى بالنظم الخبيرة، أو يكون بديلاً عنه في بعض

²- أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، مركز قضاء للبحوث والدراسات، المملكة العربية السعودية، في سنة 1444هـ، ص 42

³- عادل عبد النور بن عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة الملك بن عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، دون ذكر الطبعة، سنة 2005، ص 7

⁴- بحيث هذا لا يكون بصفة مطلقة، بل في الحد المعقول وما يسمح به القانون في إطار الأخلاق.

كأن يساعده في حل لغز قانوني أو تفسير نص لغوي سواء أكان منطوقاً أو مكتوباً أو التنبؤ بحكم قضائي بعد معالجة بيانات وقائع الدعوى.⁵

• مميزات التقاضي الذكي :

لعل أهم ما يميز التقاضي الذكي هو اختلافه عن التقاضي الإلكتروني، ومن أهم مميزات التقاضي الذكي ما يلي⁶:

_ التنبؤ واتخاذ القرار من خلال خوارزميات معينة

_ التطلع إلى المستقبل بتحسين صنع القرار ودمج المعلومات وبالتالي توفير الوقت والجهد على القاضي في قراءة المستندات الكبيرة التي تضمنتها ملفات الدعوى

_ الاستقلالية التي تظهر من خلال عدم تدخل العنصر البشري، بفضل التعلم الآلي في تفسير المعلومات ودمجها على عكس البرامج الإلكترونية الأخرى مع مراعاة تخزين البيانات الضخمة والمعلومات في الحوسبة - .التقليل من الأخطاء البشرية من خلال المهارات الفائقة للذكاء الاصطناعي.

_ استخدام الروبوتات وهذا بفضل الأنظمة التقنية، وأبرز مثال في هذا الإطار استخدام تقنية التانغو أجد⁷ "Noth carolina courthouse"

والجدير بالذكر أن تقنية التقاضي الذكي أنها تقوم بواسطة روبوت ذكي يحل محل القاضي البشري، يقوم بإدارة الدعاوى المعروضة عليه في وقت وجيز دون أخطاء في الإجراءات، لأنه يكون مبرمج منذ لحظة صناعته خصيصاً لتسريع النظر في الدعاوى الجزائية والمدنية على حد سواء في إطار العدالة التنبؤية وتقديم المشورة القانونية وتلخيص وقائع الدعوى بدمج وتحليل الوقائع بصورة دقيقة، وهذا ما يتيح آفاق البحث في التقاضي بواسطة الذكاء الاصطناعي.

⁵- فاطمه عبد العزيز حسن احمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء

”& دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر ، "جامعة قطر ، رسالة ماجستير ، كلية القانون، جامعة قطر ، في يناير 2023 ، ص 22,31

⁶- نفس المرجع، ص 32,38

⁷- النماذج الأولية لمشروع تانغو هي أجهزة محمولة ذكية (هواتف وأجهزة لوحية) قائمة على نظام أندرويد تمتلك هذه الأجهزة خاصية الإدراك المكاني للبيئة التي يتواجد فيها الجهاز بواسطة تتبع الحركة الثلاثية الأبعاد الكاملة للجهاز والنقاط شكل البيئة المحيطة في الوقت الحقيقي (real-time) وذلك عن طريق إضافة نظام رؤية كمبيوتر متطور وخاصية معالجة الصورة ومتحسسات واجهزة استشعار متخصصة.. معلومات منشورة على الرابط الإلكتروني <https://www.alarabiya.net/technology>، في يوم 5 يونيو 2014، تم التصفح في 2 نوفمبر 2023، على الساعة 10:32

ب - الرد الآلي

ترتبط فكرة الرد الآلي بظهور المنصات الرقمية في إطار الخدمات المرفقية القضائية للتعبير عن امتداد عصنة العدالة أو تجسيد لفكرة العدالة الرقمية، برقمنة مختلف الإجراءات المرتبطة بمرفق العدالة بوجه عام، وهذا ما يمكن إجماله في:

_ إدخال نظام النيابة الإلكترونية على موقع وزارة العدل الجزائرية في تاريخ 28 جوان 2020 والسماح لأي شخص بإيداع شكوى أو عريضة لدى النيابة الإلكترونية، وبعد اتباع مجموعة من الإجراءات اللازمة من طرف النيابة العامة، ليتم اعلام المعني برسالة الكترونية عبر SMS أو البريد الإلكتروني الخاص به⁸ لكن دون الاتصال وسماع صوت النائب العام فيكون الرد من النيابة الالكترونية رد آلي كرسالة أولية بالاستلام ثم رسالة نهائية بمصير المسند المودع إلكترونيا أمام هذه النيابة

_ توفير الوسائل التقنية التي تقوم بالرد الآلي، كالبريد الإلكتروني الذي يعتبر أهم هذه الوسائل والذي يشتمل على مختلف التقنيات والأنظمة من صور وكتابات ومقاطع فيديو، خاصة اذا تعلق الأمر بالتقاضي الإلكتروني الذي يتم خلف شاشات جهاز أو أجهزة معالجة الية للمعطيات خاصة بأطراف الدعوى، فيكون هذا البريد الإلكتروني المحدث بصورة مستمرة بالرد الآلي عن استلام الرسائل من قبل الجهات القضائية المختصة.

وتجدر الإشارة أنه الى جانب البريد الإلكتروني يمكن إضافة تقنيات تكنولوجية حديثة تقوم بالرد الآلي حين تلقيها العديد من التبليغات أو الشكاوى او العرائض الإلكترونية كالاتساب والإيمو أو المسنجر....، لكن نظرا للاستعمال الشائع للبريد الإلكتروني اذا يعتبر هو أهم وسيلة رقمية نستخدم في المجال القضائي.

_ المنصات القضائية الرقمية، وهي مختلف المنصات والمحطات الإلكترونية التي جاءت بها وزارة العدل في إطار مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي ومصاحبة انتشار الذكاء الاصطناعي، والتي تخدم جميع أطراف الدعوى أو الخصومة، من متقاضين ومحامين ونيابة عامة وقضاة وكتاب ضبط وجميع الموظفين المؤهلين. وأهم هذه المنصات التي تحتوي على الرد الآلي نجد ما يلي:

• النيابة الالكترونية⁹.

⁸- إخلف سامية، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، في ديسمبر 2021، ص 24.

⁹ انظر الموقع الإلكتروني التالي <https://e-nyaba.mjjustice.dz/choix.ph>

• موقع التسجيل في صحيفة السوابق العدلية¹⁰.

• موقع استخراج صحيفة السوابق العدلية¹¹.

• وزارة العدل¹².

3_1: مشاريع الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة

وهي مختلف التطلعات الذكية لجعل مرفق العدالة أكثر عصريّة ورقمية والتخلي عن النمط التقليدي في إدارة وتسيير هذا القطاع خصوصا في عصره انتشار الذكاء الاصطناعي مختلف أنظمتها التقنية والفنية، إذا يمكن اجمال هذه المشاريع المفترضة للذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة ومرفق القضاء على سبيل المثال في مختلف التحديات والاشكالات الناتجة عن توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في اطار المرفق الذي يتولى مهمة حفظ الأمن والاستقرار والحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد بما في ذلك إحقاق الحق والعدل والإنصاف.

أ- المحامي الرقمي

أو ما يعرف بالمحامي الرقمي " digital justice " وهو مصطلح حديث الظهور اذ يقوم بخدمات الاستشارة عبر شبكة الانترنت والشبكات الاجتماعية بشكل متكامل مع موكله دون الحاجة إلى اللقاء بهم، فيعتمد على الوسائط الإلكترونية مما جعله في عصر العدالة الرقمية عنصرا فعالا¹³.

¹⁰ انظر الموقع الإلكتروني التالي.

<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://ecasier.mjustice.dz/&ved=2ahUKEwjFzcjTosmCAXWaTKQEHf8EDm4QFnoECBAQAQ&usg=AOvVaw2-jXf7WICRFaUNPFOBpvkB>

¹¹ - موقع استخراج صحيفة السوابق القضائية،

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://bawabati.c.dz/%3Freq%3Dinformations%26op%3Ddetail%26id%3D219&ved=2ahUKEwjFzcjTosmCAXWaTKQEHf8EDm4QFnoECCkQAQ&usg=AOvVaw27qTBJKfNX5g_45Stgsujh

¹² - رابط وزارة العدل، <https://www.mjustice.dz/ar>

¹³ - أيمن محمد عبد اللطيف، نظام التقاضي الإلكتروني والمحامي الرقمي، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي

[https://eg.linkedin.com/in/mahmoud-el-haysha-05138896?trk=article-ssr-frontend-](https://eg.linkedin.com/in/mahmoud-el-haysha-05138896?trk=article-ssr-frontend-pulse_publisher-author-card)

[pulse_publisher-author-card](https://eg.linkedin.com/in/mahmoud-el-haysha-05138896?trk=article-ssr-frontend-pulse_publisher-author-card)، في تاريخ 22 يونيو 2022، تم التصفح في تاريخ 2 نوفمبر 2023، على الساعة

أخلقة الذكاء الاصطناعي وظهور فكرة العدالة الرقمية - واقع وإشكالات قانونية -

إذ خدمات المحامي الرقمي عديدة ومتنوعة تهدف كلها إلى تسهيل الإجراءات وعمل المحام وتخفيف الجهد والوقت على المتقاضين وبالتالي تقريب العدالة في صورتها الرقمية إلى المواطن مهما كان مستوى الوعي الثقافي أو الرقمي لديه.

ويمكن إجمال خدمات المحامي الذكي في¹⁴:

• شبكة التواصل المتعلقة بالعاملين في مكتب المحامي بتوفرها على قاعدة بيانات تشتمل على الخرائط وأرقام الهواتف

• المجمع القانوني الذي يتوفر على مكتبة إلكترونية تعنى بجمع وتصنيف وعرض كافة النصوص القانونية ونماذج العرائض ومحتوى ملف الموضوع

• نظام الأرشفة الآمنة الملفات من خلال تخزين وحفظ الملفات والقضايا والوثائق والبيانات

• فضاء المتقاضي الذي يوفر خدمات تتمثل أهمها في الاستشارات القانونية

• التدريب والتكوين المستمر من خلال الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالتدريب والتكوين

• البوابة الإلكترونية التي تعرض مختلف الخدمات الإلكترونية المتاحة من قبل الجهات القضائية المختصة

ب - القاضي الربوت

هو عبارة عن برنامج حاسوب يستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لمحاكاة قدرات صنع القرار الذي يميز القاضي البشري، وهذا باعتبار أن تقنيات الذكاء الاصطناعي بدأت تدريجياً بالحلول مكان البشر في كل حذب وصوب، حيث في استونيا يتم استخدام قاضي الكتروني / اصطناعي لمساعدة القضاة البشريين في المهام الإدارية مثل تحديد التناقضات في المستندات القانونية، وفي كندا وأستراليا تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في البحث القانوني ومراجعة الوثائق، وكذلك الأمر في جنوب أفريقيا بحيث يتم استخدام تقييمات الذكاء الاصطناعي في تقديم المشورة القانونية للمواطنين الذي لا يستطيعون تحمل تكاليف

¹⁴- نظام المحامي الرقمي طريقك الذكي لإدارة مكتب المحاماة، بوابة المحامي الرقمي <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://syslaws.com/&ved=2ahUKEwiu1rOrzN6LAXWYzqQEHaJfG1wQFnoECFQQAQ&usg=AOvVaw2EZNNFA>

[dAqJK5-eH9MOh_J](https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://syslaws.com/&ved=2ahUKEwiu1rOrzN6LAXWYzqQEHaJfG1wQFnoECFQQAQ&usg=AOvVaw2EZNNFA)، دون ذكر التاريخ، تم التصفح في 2 نوفمبر 2023

محام، وفي المملكة المتحدة هناك نظام القضايا الرقمية (DCS) والذي هو عبارة عن منصة عبر الانترنت تسمح بمعالجة وإدارة القضايا داخل نظام العدالة الجنائية¹⁵.

أي ان نظام القاضي الربوت أو القاضي الذكي هو أحد المشاريع التي يرمي إليها مستقبل الذكاء الاصطناعي الى جانب المحام الرقمي، بإدارة وتسيير جلسات التحقيق والمحاكمات عن بعد أو في جلسة حضورية لكن دون التدخل بالقدر الأكبر للقاضي البشري، فيتم تسيير الجلسة بفضل أنظمة الذكاء الاصطناعي، لنجد أنفسنا أمام تحد مصيره فناء وتهديد العنصر البشري أو سياسة الخصوصية الرقمية والبيانات الضخمة للدعوى¹⁶.

ج: البيانات الضخمة والخصوصية

هي بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة بسرعة، واليوم يعد النفاذ إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة أمر بالغ الأهمية، وتقرير الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة "لأغراض التنمية" 40 هو المشروعة أو التقرير الأول سلسلة اتجاهات التكنولوجيات الناشئة¹⁷.

وباعتبار أن الخصوصية هي حق الأفراد في التحكم أو التأثير في المعلومات المتعلقة بهم والتي يمكن إنشاؤها، فإن كان من الممكن التعرف على هوية فرد ما انطلاقاً من مجموعة بيانات بغض النظر عن مصدر هذه البيانات عندئذ يعتبر أن مجموعة البيانات تتضمن معلومات شخصية¹⁸.

لكن في الجانب المشرق لخوارزميات الذكاء الاصطناعي أنه يمكن إدارة وتنظيم هذه البيانات الضخمة بالشكل المرن والسلس وفي وقت قصير، خاصة إذا التعلق الأمر بمجموعة المعطيات والبيانات الشخصية الرقمية المتعلقة بمرفق العدالة، من هويات رسمية لمختلف موظفي القطاع بداية من وزير العدل الى حارس الباب، الى جانب المتقاضين، بغية تسريع الإجراءات الإدارية والقضائية وتحقيق عدالة ناجزة أمام التحول الرقمي والعصرنة بالتوظيف الأمثل للتقنيات التكنولوجية الحديثة والاستغلال والاستثمار الجيد

¹⁵- محمد سالم آل علي، الربوت حاضِر عن المتهم، مقال منشور على موقع الإمارات اليوم، في الرابط الإلكتروني التالي

¹⁶- وهذا مع ضرورة التنويه في القضايا البسيطة الغير معقدة، كحالة المختلفة التي تستوجب توقيع الغرامة المالية أو عقوبة الحبس المخفف والتي لا تتجاوز السنة الواحدة

19:24

¹⁷- التنمية، اتجاهات التكنولوجيات الناشئة، الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لأغراض التنمية، مقال المنشور، متاح بموجب رخصة المشاع الإبداعي للمنظمات الحكومية، في سنة 2021، ورقة التمهيد

¹⁸- نفس المرجع، ص38.

أخلة الذاء الاصطناعي وظهور فكرة العدالة الرقمية - واقع وإشكالات قانونية -

لأنظمة وخوارزميات الذكاء الاصطناعي ومجابهة مختلف العراقيل والصعوبات والتحديات التي تقف أمام العدالة الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي.

ومن أهم الاستراتيجيات لتحقيق التوازن بين إدارة البيانات الضخمة وحسن استغلال أنظمة الذكاء الاصطناعي ما يلي¹⁹:

• حدود الاستخدام، بإيضاحها وضبطها مسبقاً

• توفير فكرة المساءلة بتطبيق القانون وبصرامة

• النفاذ والتصحيح، بالسماح للأفراد من الولوج وتصحيح الأخطاء المتعلقة ببياناتهم الشخصية

• توظيف الغرض، بأن يكون جمع البيانات للأغراض المشروعة، خاصة في إطار التقاضي لا يمكن لأي متقاض أن يقدم دليل ضد نفسه .

وبالتالي فإن واقع مرفق العدالة في إطار انتشار تقنيات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي يجسد المظهر الأمثل للعدالة الناجزة بصورة جديدة / حديثة تعكس واقع العصرية وتسريع الإجراءات القضائية وتحقيق الفصل في الدعاوى في آجال معقولة وفي وقته أقل من ذلك ودون جهد وعناء، لكن في جانب آخر أن هذا التطور يهدد العنصر البشري في المحاكم بظهور تحديات من نوع خاص يمكن شملها في القاضي الربوت والمحامي الذكي وظهور المحكمة الإلكترونية التي يسيروها الربوت " الآلة الحديثة" مما يستلزم وضع إطار أخلاقي للذكاء الاصطناعي في مرفق القضاء .

2_ رؤية قانونية في أخلة الذكاء الاصطناعي في ظل التحول الذكي للمحاكم

يعد تحديد واقع توظيف التكنولوجيات الحديثة في قطاع العدالة خاصة التحديات والتهديدات التي قد يستأثر بها الذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب، لا سيما بظهور المحكمة الذكية تحت إدارة وتسيير المحامي الآلي والقاضي الربوت وهذا ما يفرض ضرورة استخدام التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي في قالب أخلاقي وتحت إطار قانون يضمن الاستخدام العقلاني والتوازن بين إدارة الإجراءات القضائية بصورة رقمية وفق آليات ذكية وبين ترشيد استغلال أنظمة وخوارزميات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة.

¹⁹- نفس المرجع، ص39.

2.1_ دور الفاعلين القضائيين في حوكمة الذكاء الاصطناعي

إن الفاعلين القضائيين يلعبون دور كبير في إدارة وتسيير مرفق العدالة والارتقاء بها من نمط تقليدي إلى نمط حديث ذو صفات رقمية لا يعتمد الطابع الورقي بما في ذلك الموازنة بين التحول الرقمي وخصوصية هذا المرفق، وهذا من خلال حوكمة الذكاء الاصطناعي لضمان استخدام أنظمتهم وخوارزمياتهم بطريقة تحقق مبدأ إرضاء الشعور العام بالعدالة وتكوين عدالة عادلة ومنصفة مسؤولة بمعنى القانون بإدارة آلية ذكية من خلال مجموعة من المسؤوليات الواجب اتباعها.

اذ ينطوي الذكاء الاصطناعي على إمكانيات هائلة يمكن استخدامها لتحقيق الصالح الاجتماعي ومعالجة العديد من القضايا الاجتماعية الأكثر أهمية في الإنسانية ومع التقدم المحرز في استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي يجرى إشراك النظم القضائية في مسائل قانونية تتعلق بآثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والمراقبة والمسؤولية، وكذا استخدام هذه التكنولوجيات في عمليات اتخاذ القرارات القضائية والتي أثارت شواغل تتعلق بالإنصاف والمساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات بواسطة نظم الية ونظم تعتمد على الذكاء الاصطناعي²⁰.

يجري بالفعل استكشاف امكانيات منظمة العفو الدولية من خلال العديد من النظم القضائية التي تشمل الجهاز القضائي ودوائر الادعاء وغيرها من الهيئات القضائية، خاصة في ميدان العدالة الجنائية وتوفير المساعدة في مجال التحقيق وأتمتة / تيسير عمليات صنع القرار، اذ يعنى الفاعلون القضائيون في السعي حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في إطار أخلقته بمجموعة واسعة من التحديات التي يجب التصدي لها كفكرة الاعتراف بالنمط، الأخلاقيات، القرارات المتحيزة التي تتخذها الخوارزميات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي، ضف إليه الشفافية والمسؤولية على سبيل المثال²¹.

لكن الاشكال الذي يمكن التساؤل حوله هنا كيف يتم حوكمة هذه الخوارزميات الذكية وإلى أي مدى تتحقق هذه الحوكمة في ميدان العدالة الجنائية الرقمية ؟

²⁰-منظمة اليونسكو، الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون، بناء القدرات للأنظمة القضائية، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/rule-law/moocjudges&ved=2ahUKEwi6tti5mNKBAxXkVaQEHUKFByM4ChAWegQIDh>

15AB&usg=AOvVaw0JHO4s4EhuJSWiBLaWfoOL، دون ذكر تاريخ النشر، تم التصفح في تاريخ 3 نوفمبر 2023، على

الساعة 14:54

²¹ نفس المرجع.

فمنظومة العفو الدولية تعنى بالدرجة الأولى بالحفاظ وترقية حقوق الإنسان وبالتالي معالجة كلا من شأنه ان يحدث خلل في التوازن القائم بين هذه الحقوق والحريات الأساسية والنظام الايكولوجي القضائي ان صح القول، باعتبار العدالة الرقمية هي البيئة الاساسية لتطبيق ذكاء وأعمال الأنظمة والخوارزميات الذكية لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة عادلة وأخلاقية.

وباختصار يمكن تحقيق هذه الحوكمة بطريقة ذكية من خلال ما يلي:

أ_ وضع القوانين ومختلف التنظيمات والقرارات التي تهدف إلى تنظيم استخدام النظم الذكية وبطريقة عقلانية في ظل العدالة بتحديد الإطار القانوني المضبوط لتحقيق مبدأ التكافؤ في النهوض واستمرار العدالة الرقمية، وكذا ترشيد وحسن استغلال بطريقة مثلى بما يتماشى وحقوق الإنسان من الخوارزميات الذكية

ب_ **المساءلة والشفافية اتجاه الفاعلين القضائيين** من طرف المنظمات الدولية التي تعنى بحماية العدالة والحفاظ على سلامتها، وبالتالي ضرورة تحديد آليات الجودة في المساءلة بفرض الرقابة المتعددة الأبعاد على التكنولوجيا الذكية في ظل العدالة الرقمية

ج_ **التدريب والتوعية ونشر الوعي التكنولوجي** بضرورة التماشي ومواكبة التطور التكنولوجي من مختلف موظفي قطاع العدالة وتعاملهم مع الأجهزة الآلية الذكية، خاصة ما تعلق بتحليل البيانات الضخمة وإدارة الخصوصية والهوية الرقمية وحمايتها من الاختراق، وعليه إمكانية السيطرة على الآلة الذكية ومنع تجاوزاتها الخطيرة في تكوين واتخاذ القرارات المتعلقة ببعض الدعاوى عند برمجتها. أي تأكد الفاعلين القضائيين على مختلف مستوياتهم من وجود اجراءات قانونية فعالة تحقق على الأقل التعامل مع القضايا بطريقة أخلاقية .

د_ **التعاون الدولي القضائي**، وهذا من خلال تبادل الافكار بشأن مفهوم العدالة الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي في إطار حوكمة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الابعاد الفنية والتقنية والقانونية والاخلاقية، وكذا مختلف المشاريع والسياسات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة، وبالتالي ضبط وترتيب لائحة الاستخدامات المشروعة للآلة في إدارة وتسير العدالة بإنتاج عدالة تنبؤية قائمة على التساوي وضمان المعاملة العادلة دون أي تحيز، ظف إليه ضرورة حرص الفاعلين القضائيين على فكرة وركيزة الشفافية والتدرج في المسؤولية والتعامل مع الخصوصية وحماية البيانات بدقة وبصورة مستمرة، بربط مختلف الأجهزة القضائية بشبكة تعاون دولية تعنى بحوكمة الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة .

الجدير بالذكر في هذا الاطار أن منذ عام 2014 تقوم اليونسكو وشركاؤها بتدريب القضاة والعناصر القضائية الفاعلة في مجال حرية التعبير ووصول الجمهور المعلومات وسلامة الصحفيين وذلك أساسا من خلال دورات مكثفة على الشبكة المفتوحة (MOOC) ، وقد تم تدريب أكثر من 17 ألف جهة قضائية في

أمريكا، وقد تم التسليم بالحاجة إلى المشاركة مع الجهات القضائية الفاعلة بشأن المسائل المتصلة بالذكاء الاصطناعي في اجتماع لمائدة المستديرة التي تم عقده في أثينا بشأن الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون²²

2.2_ المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة

بحيث تم تحديد المبادئ الأخلاقية أو مقومات الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الرقمية تماشياً مع افرازات التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات، وكذا مستقبل استخدام الخوارزميات الذكية في العدالة والقضاء، ويمكن جمال هذه المبادئ في كل من :

أ_ مبدأ النزاهة والانصاف : اذ يتطلب هذا المبدأ عند تصميم أو جمع أو تطوير أو نشر استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي اتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء على التحيز أو التمييز الذي يتعرض له الأفراد، والذي قد يحدث بسبب البيانات أو التمثيل أو الخوارزميات، لذا من الضروري مراعاة ضمان معايير عادلة ومنصفة وغير متحيزة وموضوعية وشاملة ومتنوعة لجميع الشرائح الاجتماعية، ولضمان تطابق أنظمة الذكاء الاصطناعي القائمة على الانصاف والشمولية بعد تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي على البيانات التي تتم تنظيفها من التحيز، وهذا من خلال التخطيط والتصميم / تهيئة البيانات / البناء وقياس الأداء / التطبيق والمتابعة²³

ب_ مبدأ الخصوصية والأمن : يمثل القيم والمبادئ الشاملة التي يجب على الذكاء الاصطناعي مراعاتها طوال دورتها بطريقة آمنة تراعي خصوصية البيانات الضخمة الشخصية واستغلالها في جميع العمليات والاجراءات وسريتها، وهذا ب منع اختراق هذه البيانات / تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي / تحديد آليات وضوابط توفر امكانية إدارة ومراقبة نتائجها / وضع بروتوكولات الأمن والخصوصية وبالتالي تقادي الهجمات السيبرانية / اعتماد القراءة والكتابة²⁴

ج_ مبدأ تسخير قدرة الذكاء الاصطناعي لتحقيق الصالح الاجتماعي : وهو ما يعرف بمبدأ المنافع الاجتماعية والبيئية، وهذا في حال التمكن من الاستفادة من القدرة المتزايدة للذكاء الاصطناعي وبالتالي تسريع عجلة التقدم في مجال التنمية المستدامة وتميكن تحسين حياة الناس في مختلف أنحاء العالم، وهذا

²² - نفس المرجع.

²³ - الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مبادئ، في المملكة العربية السعودية، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، رؤية 2030، الإصدار الأول، في أغسطس 2022، 6,7.

²⁴ - نفس المرجع، ص7.

أخلفة الذكاء الاصطناعي وظهور فكرة العدالة الرقمية - واقع وإشكالات قانونية -

ما تم تداوله في القمة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام²⁵، والتي يمكن من خلالها أن يحقق الذكاء الاصطناعي أهداف التنمية المستدامة من خلال²⁶:

• تسخير قدرة الذكاء الاصطناعي لتحقيق الصالح الاجتماعي وهذا ما جاء بقلم "هولين جاو" الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

• التعجيل بأهداف التنمية المستدامة من خلال الذكاء الاصطناعي AI ، بقلم "ستيفين ابيا راكي"، شريك في REDDS الإدارة مشاريع الذكاء الاصطناعي

• رسم الخط الفاصل بين الذكاء الاصطناعي والاخلاقيات، بقلم "مايك هينشي" رئيس الاتحاد الدولي لمعالجة المعلومات (IFIP)

التحضير لمجتمع قائم على الذكاء الاصطناعي بقلم "أمير بني فاطمي" المشرف الرئيسي على الذكاء الاصطناعي في مؤسسة XPRIZE وصاحب مشروع استثماري

• النهج الأمنية الجديدة " الحوسبة الكمومية"، بقلم "فريدريك ويرنز" كبير مسؤولي الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات

• تحديد القدرات الرئيسية للذكاء الاصطناعي، بقلم "نبيل ساهوتا" رئيس تنمية الاعمال التجارية . نظام IBMWATSON

د_ مبدأ الإنسانية: ويسلط هذا المبدأ ضرورة بناء أنظمة الذكاء الاصطناعي باستخدام منهجية عادلة مسموح بها أخلاقيا تستند إلى حقوق الانسان والقيم الثقافية الأساسية، ومن الضروري تصميم النماذج التنبؤية بحيث لا تخدع أو تتلاعب أو تضع سلوكا لا يقصد به تمكين أو تعزيز أو زيادة المهارات البشرية،

²⁵ - نشرة صحفية، القمة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام، الوكالة المعنية بالتكنولوجيا التابعة للأمم المتحدة تجلب أحدث ما تم التوصل إليه في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات إلى جنيف، جنيف، 01 فيفري 2023، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.itu.int/ar/mediacentre/Pages/PR-2023-02-01-TSB-AI-for-Good-Summit-Geneva.aspx&ved=2ahUKEwiN_PXAo8mCAxWuUaQEHX4OD70QFnoECBAQAQ&usg=AOvVaw

0NGfFF9GrJ-b608Tuox-pU، تم التصفح في 3 نوفمبر 2023، على الساعة 15:13

²⁶ ITUNews MAGAZINE ، الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح الاجتماعي كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز التنمية المستدامة،

Les Telecom، in association with policy traker « 22nd n

بل ينبغي لها أن تتبنى نهجا تصميميا أكثر تركيزا على الإنسان تتيح له الاختيار واتخاذ القرار وبالتالي ضمان احترام حقوق الانسان وكذا إجراء تقييمات دورية لنظام الذكاء الاصطناعي²⁷.

هـ _ مبدأ الموثوقية والسلامة : ويكون من خلال إلزام نظام الذكاء الاصطناعي بالمواصفات المحددة وأن هذه الأنظمة تعمل بشكل كامل وفق الآلية، وتمثل الموثوقية مقياسا للثبات وتبعث الدقة بمدى قوة النظام، كما تمثل مقياسا للاعتمادية التي يتوافق بها النظام من الناحية التشغيلية مع نتائجه المرجوة وبالتالي عدم تشكيل الخطر على سلامة الناس عامة، لذا يجب العمل على الحد من هذه المخاطر ومراقبة النموذج بطريقة دورية ومستمرة للتحقق مما إذا كانت عملياته ووظائفه مع الهيكل والأطر المصممة²⁸

و _ مبدأ المساءلة والمسؤولية : فمسألة الحديث على المسؤولية عن ارتكاب الذكاء الاصطناعي لجريمة من تلقاء نفسه بدون خطأ برمجي، بل لتطور ذاتي في نظامه مثل ما حدث في عام 1981 في اليابان مقتل موظف في مصنع للدراجات النارية البالغ من العمر 37 سنة على يد روبوت ذكاء اصطناعي كان يعمل بالقرب منه، وهذا الأمر أن الأنشطة الإجرامية المرتكبة من طرف كيانات الذكاء الاصطناعي فإن المسؤولية الجنائية تنشأ أساسا من وجود عاملين وهما الجريمة والفاعلية²⁹ لذا يجب تطبيق الإشراف البشري والحوكمة والإدارة المناسبة عبر دورة حياة نظام ذكاء اصطناعي يؤدي إلى خداع الناس أو الإضرار بحرية اختيارهم دون مبرر إذ يكون المصممون والمطورون والأشخاص الذين ينفذون نظام الذكاء الاصطناعي قابلين للتعرف عليهم، وإن يتحملوا المسؤولية عن أي أضرار محتملة للتقنية³⁰

وبالتالي تحميل الآلة الذكية كامل المسؤولية وفرض عقوبات عليها تتلائم وكيانها، كتدميرها والتخلص منها بصورة نهائية أو بعقوبة مخففة بإعادة برمجتهما، وتضمن هذا ضمن نصوص قانونية واضحة ومستقلة.

وعليه فإن مبادئ أخلة الذكاء الاصطناعي خاصة في إطار العدالة الرقمية تركز على مدى انتشار المعلومات الرقمية ووصول المعلومة واستيعابها حول الاستخدام الرشيد للأنظمة الذكاء الاصطناعي ومدى تأثيرها على الحقوق والحريات الأساسية، فأخلة هذه الخوارزميات تتطلب الدقة في التصميم والتخطيط للإدارة وتسيير هذه التكنولوجيات الحديثة، إلى جانب تهيئة مختلف البيانات لتحسين جودة الأداء وتفعيل التطبيق والمتابعة في طابع أخلاقي في ظل الحوكمة والرشاد والتسيير التكنولوجي العقلاني

²⁷- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص 8,9.

²⁸- نفس المرجع، ص 9,10.

²⁹- بن عودة حسكر مراد، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، في سنة 2022، ص 198.

³⁰ - الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص 11.

3.2_ آليات أخلاق الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة :

إن الأخلاق باعتبارها مصطلح مشتق من الأخلاق فإن شموليتها للذكاء الاصطناعي أعني به العقلنة والترتيب وحسن استخدام وبرمجة هذه الأنظمة، خاصة إذا تم الاعتماد عليها في تنظيم ما تعلق بمرفق العدالة من حقوق وحريات واعتبارات أساسية للأفراد، لذا من الضروري وضع استراتيجيات إلى جانب المبادئ الأخلاقية لتي يجب توافرها حين استغلال الأنظمة الذكية .

أ_ استغلال التكنولوجيا الحديثة في إدارة القضايا

وهذا من خلال اختيار التطبيقات الذكية التي تتلائم وطبيعة مرحلة الدعوى خاصة إذا تعلق الأمر بالدعوى الجزائية فالتحقيق يختلف عن المحاكمة، إذ يتطلب التحقيق تطبيقات ذكية لإيضاح الصور وإزالة الجوانب المشوهة عن الضحية، وكذا أنظمة لتحليل البيانات بدقة ومهما كان حجمها وعددها الكبير ودون أخطاء وفي وقت وجيز، وكذلك يتطلب تقنيات للتتبع وبصورة آمنة أو اختراق دقيق خاصة إذا تعلق الأمر بالجرائم العالية الخطورة التي تهدد أمن وسلامة الدولة، مما يسمح بتسريع الإجراءات الجزائية.

في حين الحاكمة تحتاج للأنظمة الذكية التي تعمل على إيضاح الصوت والصورة وضمان جودة المحادثة عن بعد خاصة في إطار التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني على حد سواء، واحترام مبدأ العلنية والشفوية في الجلسات، وبالتالي ضمان حسن تسيير جلسة المحاكمة الافتراضية وإدارة الدعوى العمومية، أو جلسة الخصومة المدنية وفق ما يقتضيه الحال.

ب_ جعل المنصات الرقمية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي أداة للعدالة التنبؤية

هذا من خلال اعتبارها الطريقة الأكثر فعالية لحل النزاعات خارج المحكمة، وأن الأدوات عالية التقنية والجودة من المرجح أن تسهل تقديم الحلول وأهم الأدوار التي يمكن أن تستند إلى الذكاء الاصطناعي في تشغيل المنصات عديدة أهمها³¹:

• التقييم المسبق للحالات المقدمة وبطريقة أخلاقية تمكن من الوصول الحر للمتقاضين

• تقييم ومقارنة الخيارات، بطريقة آلية ذكية دون تحيز أو تمييز لأي سبب كان

• المساعدة الديناميكية في الفرص وإدارة الخيارات وفق قالب أخلاقي

³¹- بتشيم بوجمعه، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة، على ضوء أحدث أحكام التشريع والقضاء المقارن إلى غاية سنة 2022، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، في سنة 2023، ص 52.

• التقييم المسبق للحالات المقدمة وبطريقة تسمح من إيجاد حلول معقولة للإدارة والسير في ملف القضية مع احترام مبادئ المحاكمة العادلة.

والجدير بالإشارة هنا هو أن أهم هذه المنصات الرقمية في الجزائر نجد:

– موقع وزارة العدل الجزائرية³²

– موقع النيابة الإلكترونية³³

ج – الاجتهاد القضائي المعاصر لعدالة الذكاء الاصطناعي

بحيث يمكن الحديث هنا إلى أنه هناك بعض المشاريع الأكاديمية باستخدام أساليب التفكير للتنبؤ القضائي، وأبرز مثال تجربة فرنسا في اختبار برمجيات العدالة التنبؤية بشأن طعون مختلفة في التقاضي في عام 2017، في محكمتي استئناف رين ودواي كمحاولة لتقليل التباين المفرط في قرارات المحكمة من حيث نتائج مبدأ المساواة للمواطنين أمام القانون، ظف إليه تبني نظام البيانات المفتوحة لقرارات المحاكم من خلال إتاحة القرارات هاته للجمهور مجانا وفي شكل الكتروني من قبل المحاكم العادية والادارية، بغية نشر السوابق القضائية لضمان شفافية العدالة وتعزيز الثقة في العدالة³⁴.

د – ضرورة توفير بنية تحتية تكنولوجية :

فالدمج الناجح للذكاء الاصطناعي في النظام القضائي والإدارة القانونية يتطلب بنية تحتية تكنولوجية موثوقة لدعم تنفيذ وصيانة الأنظمة الذكية، والتي قد تتوفر لدى جميع المرافق، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى زيادة الانقسام الرقمي والفروق في الوصول إلى التكنولوجيا وبالتالي إلى مزيد من التفاوتات في النظام القضائي، وأن دمج هذه التقنيات في قطاع العدالة قد تخلف مقاومة وتحديات فيما يتعلق بالتكيف والقبول من قبل عدد من المحترفين القانونيين إذ يعد الذكاء الاصطناعي مصدر تهديد على اتخاذ قرارات حاسمة لذا من الضروري معالجة هذه المخاوف³⁵

يكون هذا من خلال البرامج التقنية الحديثة التي تضمن عدم التحيز وتحقيق التحقق من التحيزات والانحراف عن المعايير الأخلاقية المرجوة لتحقيق الفائدة الأخلاقية بما في ذلك الحفاظ على الخصوصية

³² – رابط وزارة العدل، <https://www.mjustice.dz/ar>

³³– النيابة الإلكترونية، الموقع الإلكتروني التالي <https://e-nyaba.mjustice.dz/choix.ph>

³⁴– بتشيم بوجمعه، المرجع السابق، ص 108,109.

³⁵– فاطمة خشاب درويش، الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة :تهديد أم فرصة ؟، مقال منشور في موقع الأخبار بتاريخ السبت 22 تموز 2023، على الموقع الإلكتروني <https://al-akhbar.com/401189> ، تم التصفح بتاريخ 3 نوفمبر 2023، على الساعة 21:03

بأما البيانات الشخصية للمتقاضين وفي إطار أخلاقي بمعرفة الجميع بمدى حقوقهم في الوصول إلى معلوماتهم الرقمية دون سواهم وبصفة شخصية .

هـ _ تحديد الهدف من الأنظمة الذكية ومدى تطبيقها

تستلزم أخلة الاصطناعي بتوجيه النظام الذكي منذ البداية وعند برمجته إلى القيام بالمهام المسندة إليه وفي إطار شرعي، فتحدد المسائل الرئيسية ودعمهما بالمسائل الفرعية في برمجة الربوت الآلي أمر في غاية الأهمية، لذا توجيه هذا الأخير مرتبط ببرمجته والذي يتمحور حول أهداف عامة في قطاع العدالة كتأمين جودة الوصول إلى قطاع العدالة وضمان حق التقاضي الإلكتروني في عصر الرقمنة، وكذا توفير الخدمات المرفقية الإدارية القضائية لتقريب العدالة من كل مواطن والعمل على تشريع إجراءات التقاضي وفق ما تقتضيه المحاكمات العادلة المنصفة، إلى جانب تعزيز الأمن القانوني وجمع مختلف البيانات المتعلقة بالقضية وتحليلها وبسرية في إطار تسيير الأدلة الرقمية والتحقق منها واختبارها بشكل مستقل ومنفصل عن النظام الأساسي " الربوت الأصلي " لجعلها محل الواقع التطبيقي باحترام المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يبنى عليها الهدف المشروع من استخدام الآلة الذكية والعمل على تحسين أخلة الذكاء الاصطناعي في إطار العدالة الرقمية من خلال تحقيق التوازن بين القيم الأخلاقية والتكنولوجيا الحديثة.

الخاتمة :

في الختام يمكن القول أن العدالة الرقمية هي مفهوم حديث يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعامل العادل والمنصف في إدارة القضايا وبطريقة رقمية تمكن المواطن من ممارسة حقه في التقاضي بطريقة ذكية من خلال استغلال الوسائل التقنية الحديثة التي امتزجت بتقنيات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، والذي يثير استخدامه العديد من الإشكالات والقضايا القانونية والأخلاقية في إدارة وتسيير قطاع العدالة، وتماشيا مع مستجدات التكنولوجيا الحديثة أضحت استعمال الخوارزميات والأنظمة الذكية أمر حتمي في تسيير مرفق العدالة بوجه عام بغية تسريع الإجراءات القضائية والإدارية المتعلقة بها، خاصة وتحليل البيانات الضخمة وتوفير الجهد والوقت على القائمين بتحقيق وتجسيد مبادئ العدالة، لذا الجانب العملي يؤكد على ضرورة أخلة الذكاء الاصطناعي في إطار رقمنة إجراءات التقاضي الجزائية والمدنية وهذا من خلال احترام مجموعة المبادئ والأسس الأخلاقية المتمثلة في حوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي وترشيد استغلالها، من مساءلة وثقة وموثوقية وحماية الخصوصية الرقمية وحسن إدارة البيانات الضخمة وفي عالم رقمي، وبالتالي تحقيق التوازن بين الاستخدام العقلاني لإفرازات التكنولوجيا الحديثة والمبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها العدالة العادلة والمنصفة في إطار يحقق ويضمن احترام حقوق الإنسان، باعتبار أن العدالة ليست تحد ولا الذكاء الاصطناعي تحد، بل جعل كلاهما فرصة لتنشيط وتفعيل الرقمنة الأخلاقية في التعاملات مع مرفق العدالة عبر الوسائط الإلكترونية الذكية .

أهم نتائج الدراسة:

_ أن حداثة الموضوع جعلته يفتقر للدراسات القانونية التي تريد على ضرورة وضع أنظمة الذكاء الاصطناعي في قالب أخلاقي بالرغم من ارتباطها الوثيق بمختلف التأثيرات الاجتماعية والثقافية والقانونية وموجة التحول الرقمي لتكنولوجيا المعلومات.

_ أن فكرة العدالة الرقمية ماهي إلا الوجه الأساسي والأصيل للتحول الرقمي ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي بخوارزمياته الذكية للإدارة هذا المرفق على وجه يقتضي السرعة في تعاملاتها مع المواطن بين تقريب مرفق العدالة وبصورة رقمية ذكية منه وبين متطلبات ضرورة توفير الحماية وحسن إدارة التقنيات الحديثة وعدم سوء استخدامها لتحقيق العدالة في أسمى صورها

_ أن الواقع العملي والتطبيقي الذي يجسد الحيز الأساسي للعدالة بمفهومها الرقمي يؤكد على ضرورة أخلة الذكاء الاصطناعي باحترام المبادئ الأساسية التي تكفل حق الوصول إلى عدالة منصفة في ظل الإشكالات والتحديات التي يفرضها استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة وتسيير مرفق العدالة، وبالتالي تحقيق التوازن بين القيم الأخلاقية والمعاملات الإلكترونية القضائية

الاقتراحات والتوصيات:

وعلى هذا الأساس أقترح ما يلي كتوصيات حول أخلة الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة:

_ ضرورة إنشاء لجان مستقلة على مستوى قطاع العدالة متخصصة في إدارة وتسيير تقنيات وأنظمة وخوارزميات الذكاء الاصطناعي بالطريقة التي تحقق المراقبة الدورية والمستمرة على هذه الأنظمة الذكية ومراجعتها باستمرار رصدًا لمختلف الانحرافات التقنية التي قد تصدر عن الآلة الذكية نتيجة للتطور التكنولوجي والعملي المتزايد

_ العمل على إعداد برامج جديدة لاستغلال الذكاء الاصطناعي، وسريعة الاستجابة تساعد الموظفين في قطاع العدالة على فهم وكيفية استخدام الخوارزميات الذكية في طابع أخلاقي يحقق التوازن بين القيم الأخلاقية للفاعلين القضائيين والمتعاملين مع قطاع العدالة بأي شكل من الأشكال وبين ضرورة مواكبة التحول الرقمي والتطور العلمي والتكنولوجي

_ فرض قواعد المسؤولية الأخلاقية والإدارية والمدنية والجزائية على كل مبرمج الأنظمة في حال عدم قدرته على التحكم عليها، مع مراعاة الظروف الاستثنائية والطارئة التي تمنعه من ذلك، وهذا بوضع نظام فعال للمساءلة الشاملة في حال حدوث مثل هذه الانحرافات والانتهاكات الجسيمة جراء استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة بوضع آليات وسبل لتقديم الشكاوى والتبليغات عن مثل هذه

أخلفة الذكاء الاصطناعي وظهور فكرة العدالة الرقمية - واقع وإشكالات قانونية -

التجاوزات وعليه تحقيق أخلفة الذكاء الاصطناعي من خلال تمكين المواطنين بممارسة حق اللجوء للعدالة وتصحيح الاخطاء الصادرة عن الأنظمة الذكية، وإن أصح القول إمكانية تعويضهم عند الاقتضاء في إطار مواكبة التحول الرقمي

_ضرورة وضع مدونة للأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتعميمها على مستوى مختلف الأجهزة التابعة لقطاع العدالة، والحرص على ضرورة أخذها بعين الاعتبار عند توظيف تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في إدارة العمل القضائي أو عند تسيير مرفق العدالة بما يحتويه من مبادئ الشفافية والنزاهة وعدم التحيز والثقة والموثوقية والإنسانية في إطار ثورة المعلومات الرقمية الذكية

_فرض الدورات التدريبية والتوعوية والتحسيسية بأهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في تسريع إجراءات العمل القضائي بوجه عام، والعمل على جعل مقياس الذكاء الاصطناعي بصورة مفصلة كأحد المقاييس الضرورية المطالب بها طالب القانون بتحديد برنامج دقيق وشامل لمختلف جوانب استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة

_تشجيع التعاون الدولي في مجال استثمار الذكاء الاصطناعي لترقية وتطوير قطاع العدالة مع الحرص على ضرورة مراعاة الجوانب الأخلاقية عند توظيف هذه الأنظمة الذكية من خلال عملية التدقيق والمراجعة لضمان الشفافية والعدالة المنصفة جراء هذا الاستخدام الرقمي الذكي بما يتماشى ومبادئ السيادة الوطنية .